اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ١٠ ربيع الآخر ١٤٤١هـ - يناير ٢٠٢٠ م

- منطق المجموعات في النظرية الخليلية الحديثة (مفهوم الباب أنموذجا).

- النحو التحويليّ منهج لتحليل وقائع اللغة العربيّة وحصر إعلامها اللغويّ.

- الضمير العائد في بنية الصلة المقيدة في اللغة العربية: مقاربة أدنوية في ضوء طابِق المتعددة.

- صناعة النمذجة اللغوية عند العرب: دراسة فوتداولية لعنصري اللون والعرق.

- تأثير المحيط الاجتماعي في لغة التواصل داخل فصول الصفوف الأولية -دراسة تطبيقية-.

- أسلوب «كاد» في لغة الصحافة المعاصرة.

- مراجعة كتاب: هل بعضُ اللغات أفضلُ من بعض؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

مراجعة كتاب: هل بعضُ اللغات أفضلُ من بعض؟

تأليف: روبرت وليم ديكسون
مراجعة: أ. د. ناصر بن فرحان الحريّص*

مدخل

(هل بعضُ اللغات أفضلُ من بعض؟) هو عنوان الكتاب الذي ألفه البروفيسور الأسترالي المعاصر روبرت وليم ديكسون ونشِر عام ٢٠١٦م، ونقله إلى العربية الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، ونشرته دار كنوز المعرفة في عَمان سنة ٢٠١٨م (ط،١). يقع الكتاب في ٣٦٨ صفحة من الحجم المتوسط، ويحمل الرقم الدولي المعياري (ردمك): ١-٧١٢-٧٤-٩٩٥٧-٩٧٨.

قد يتبادر إلى ذهن القارئ عند قراءته لعنوان الكتاب أن موضوعه يبحث في قضية (أفضلية اللغات) المبنية، في تاريخ لسانيات ما قبل القرن ١٩، على القول بأفضلية لغة على لغة تعصبًا أو تحيزًا لعرق وجنس معين. وهي قضية أصبحت من محرمات البحث اللساني منذ بداية ذلك القرن حين أُعلن عن ميلاد علم اللسانيات الحديث الذي جعل على رأس مبادئه أن يدرس «اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها» (أي، موضوعية البحث وتساوي اللغات) (دي سوسير، ١٩٨٥). غرض الكتاب ليس البحث في تلك القضية تاريخًا أو نقاشًا؛ لأن البحث فيها قد حسم وأصبح رفضها من مبادئ البحث اللساني الموضوعي، وإنما غرضه أن يؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ الموازنات اللسانية بين اللغات. مرحلة تبحث في الآليات العملية التي تخولنا

* أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لأن نقول إن التفاضل بين اللغات قائم لكنه في حدود أسس علمية مقياسها «فاعلية اللغة» وعمليتها في تحقيق أدوار ووظائف لغوية معينة. وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب وفرادته. يقول ديكسون: «...أقترح أنه حان الوقت للسانيات التي قضت مائة عام تقريبًا وهي تكافح الفكرة العرقية أن تقوم الآن بواحدة من مهماتها بصفتها علمًا لتبدأ بتقويم متوازن لقيم اللغات المختلفة. ويهدف الكتاب إلى أن يكون الخطوة الأولى في هذا المنهج» (ص، ٤٢).

فصول الكتاب

انتظم الكتاب، بعد مقدمته، في أحد عشر فصلًا. وقد سبقت المقدمة والفصول في الترجمة العربية بمقدمة ضافية للمترجم وضح فيها أهمية الكتاب المترجم، وعرّف فيها بالمؤلف وموضوع الكتاب، وتحدث عن منهجه في الترجمة، واتصاله بالمؤلف، وأخذ إذنٍ بالترجمة والنَّشر، وهذا مما يسجل للمترجم ويعطي مؤشرًا على اتباع الترجمة للأسس العلمية والأخلاقية المتعارف عليها في هذ الحقل. وسنرجئ الحديث عن الترجمة حتى نصل إلى الجانب النقدي في آخر هذه المراجعة. وفيما يلي عرض موجز لمحتوى فصول الكتاب الأحد عشر.

في الفصل الأول المعنون بـ(المدخل)، الذي أراده المؤلف تمهيدًا للفكرة الأساسية من الكتاب، تحدث المؤلف عن الوظائف التي تقوم بها اللغة، ودافع فيه عن مشروعية البحث في المفاضلة بين اللغات التي تأباها الدراسة اللسانية الحديثة. والمؤلف يشير هنا إلى مبدأ أساسي في الدرس اللساني الحديث، أعني مبدأ القول بأفضلية لغة على لغة. وهو مبدأ ظهر، كما أسلفنا، منذ بداية القرن التاسع عشر في الإرهاصات الأولى للسانيات على يد النحاة الجدد الذين نادوا بوأد هذا القول (يوسف، ٢٠٠٤) ورسخه تلميذهم، مؤسس اللسانيات، دي سوسير في أولى صفحات كتابه (١٩٨٥، وينظر ليونز ١٩٨١). وقد ناقش المؤلف في هذا المدخل عدة قضايا تأسيسية مهمة. ففي البداية، أشار إلى الأدوار التي تؤديها اللغة بوصفها تمثل أكثر العناصر أهمية في النسيج الاجتماعي لأي مجتمع بشري. ويمكن تلخيص تلك الأدوار (الوظائف) في كون اللغة (١) تعزز مسار الانتماء والهوية، و(٢) تُسهِّل العمل التعاوني، و(٣)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تعكس التنظيم الاجتماعي، و(٤) تستخدم للتعبير عن الانفعالات، و(٥) أنها أداة لتوصيل المعلومات، و(٦) تعد وسيلة للتعبير الجمالي، و(٧) وسيلة للتفكير العلمي والحِجاج، و(٨) وسيلة للدعوة إلى المعتقدات والآراء (ص، ٢٣-٢٦). وفي مبحث جانبي عنونه بـ (ماذا يعني أفضل؟)، وضح المؤلف أن اللُّغات تتفاضل بقدر ما تفي بتلك الوظائف الرئيسة للُّغة (وسيعود المؤلف، في الفصل العاشر، للحديث عن معايير أخرى تجعل من لغةٍ ما لغةً مثاليةً). وتحدّث المؤلف في هذا الفصل عن اللسانيات التي تهدف إلى توفير معيار تنظيري للبِنى والأنظمة اللغوية مؤكدًا على المهام الأساسية التي تميز اللسانيات بوصفها علمًا مستقلًا كالعلوم الأخرى، وهي: الوصف، والتفسير، والتنبؤ، والموازنة. وختم الفصل مباحثه بعرض موجز لتاريخ الموازنات بين اللغات، محددًا الأطوار التي مرت بها هذه الموازنات (الطور الأول: الموازنة العِرقية، والطور الثاني: معادلة التحيز، والطور الثالث: الموازنة العلمية). وبناء على ذلك، فإنه على اللسانيات أن تقوم الآن بواحدة من مهماتها، بصفتها عِلمًا، وتبدأ بتقويم متوازن لِقيم اللغات المختلفة. وفي سبيل تحقيق ذلك، يطمح هذا الكتاب لأن يكون اللبنة الأولى في تقديم موازنة علمية في قضية تفاضل اللغات متخلصةً من فكرَتي العرقيّة والتحيز البعيدتين عن العلمية التي تنشدها اللسانيات. ومن هنا، فإن الأفضلية التي يبحث فيها هذا الكتاب ليست تلك المبنية على التعصب للعرق أو تلك القائمة على التحيز للغة على حساب لغة، وإنما الأفضلية المقصودة هي تلك المبنية على أسس علمية مقياسها «فاعلية اللغة» وعمليتها في تحقيق سبل التواصل المختلفة.

«كيف تعمل اللغات» كان عنوان الفصل الثاني، وفيه شُرحت آلية عمل اللغة البشرية بوصفها مرآة العالم التي عليها تنعكس بيئاته المتكلمة، واعتقاداته ومواقفه وأنساقه وتنظيماته الاجتماعية. يتكون نظام اللُّغة من جزأين يستقل أحدهما عن الآخر وإن كانا مترابطين؛ وهما المعجم والنحو. يشتمل الأول على فصائل الكلمات من الأسماء والأفعال والصفات، في حين يشتمل الثاني على الأنظمة (أي، المفاهيم النحوية داخل لغة معينة التي بها تدرك فصائل الكلمات داخل المعجم). وقد فصّل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفصل في الصواتة والزيادة التي تمثِّل العناصر المعجمية في اللُّغة بالأصوات، فللأصوات صوامت وصوائت، وكلَّما زاد رصيد أنظمة الصوامت والصوائت في لغة زاد عدد كلماتها. وتطرق الفصل للمتغيرات اللغوية وصنَّفها، وهي: متغيرات ظروف المكان، ومتغيرات ظروف الزمان، ومتغيرات الضمائر. وهذه المتغيرات المتنوعة تساعد في إنجاز كثير من وظائف اللغة، ولذا يمكن للغة أن تكون «أفضل»، في نظر المؤلف، إن كان فيها تقابل بين المفرد والجمع للأشخاص جميعًا. وكان هدف ديكسون في هذا الفصل بيان الطرق التي تختلف فيها اللغات في عملها من حيث الأصوات والنحو والمعجم. وقد دعم ذلك بالمقارنة بين عدة لغات.

وفي الفصل الثالث، الذي جاء بعنوان «الضروريُّ»، ركّز المؤلف على الخصائص النحوية التي يكون وجودها ضروريًّا في كل لغة، وهي التي لا تكاد تخلو منها أنحاء اللغات المعروفة. وقد تطرق الفصل لأمثلة من تلك الخصائص، فتحدث عن أفعال الكلام التي توفرها كل لغة لمتكلميها مميزًا ثلاثة أنواع منها، وهي: الخبر والطلب والاستفهام. ومن الخصائص المشتركة التي تطرق إليها الفصل خاصية (النفي) التي توجد في أنحاء اللغات الإنسانية قاطبة. وتصبح لغة أفضل بقدر غنى نظام النفي فيها وتعدد طرقه من نفي الجملة والعبارة وغيرها. وتطرق الفصل، أيضًا، لخاصية المِلْكية، إذ لا بد لكل لغة أن تشتمل على وسائل لتعيين المِلكية تعيينًا صريحًا، ويكون فيها نمط الإضافة ونمط المتعلق ملائمين بشكل مماثل. ومن الخصائص النحوية التي هي مهمة لكل لغة طرقُ الحضّ على القيام بالحدث أو التحكم به، وكذلك الآليات التي تبين التعيين، وتربط العبارات بعضها ببعض من أجل تواصل فاعل ودقيق.

وتناول الفصل الرابع،»ما المرغوب؟»، عددًا من الأنظمة النحوية التي تؤدي وظائف مفيدة في اللغات التي توجد فيها والتي من المفيد وجودها في كل لغة. ومن أبرز الخصائص النحوية المرغوب وجودها في اللغة وبها تفضل في جانبها التواصلي: (١) خاصية (الجنس والمصنِّفات) إذ تتيح بعض اللغات الوسائل لمتكلميها لكي يصنفوا الأشياء في العالم المحيط بهم، و(٢) خاصية (التعريف) التي تعيِّن بأدواتها المتعددة ما يسبقها أو ما يتبعها، و(٣) طرق التعبير عن حالات (الزمن والصيغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والجهة)، و(٤) تراكيب التفاضل «المقارنة» (المهمة لكل لغة يعلي مجتمعها من قيمة المنافسة)، و(٥) أنظمة المبني للمجهول، والانعكاسية والتفاعلية، والسببية والنفعية. وقد وضح الفصل أهمية كل خاصية مما سبق. فعلى سبيل المثال، عندما عرض لأهمية حالات الزمن والصيغة والجهة في نظام الجملة، وضح أن معرفة النظام المرتب للأزمنة (من أن الإشارة إلى الزمن تدل على زمن الحدث، وصياغته تدلُّ على ما يدل عليه) يعزز التواصل والفهم، وييسر عملية التَّواصل. والبرهانية evidentiality، التي توجد في ربع اللغات، من الوسائل التي يرغب توافرها في اللغة؛ لأنها تحدد الدِّقة التي يجب أن يكون عليها المتكلم، فهذا النظام دقيق للغاية؛ حيث يزيل احتمالية الكذب لدى المتلقي (ص، ١٢٥).

«ما لا حاجة له، حقيقة» جُعل عنوانًا للفصل الخامس الذي خُصص لذكر الخصائص اللغوية والنحوية التي لا ضرورة لها مقارنة بتلك الضرورية وتلك المستحسنة اللتين ناقشهما الفصلان السابقان على الترتيب. إذن، فمهمة هذا الفصل بيان التعقيدات التي لا تقوم بأي دور مفيد في أداء وظائف اللغة، بل إنها تصعب تعلُّم اللغات واستخدامها بكفاءة وفاعلية. ومن الأمثلة التي عرض لها المؤلف، التكرار في ألفاظ المعنى الواحد، والفروق الصوتية والزيادة النَّحوية بتكرار المعلومات في الجملة الواحدة. ويرى أن التَّخلص منها يضفي على اللغة رشاقة وجمالًا، إن كان المعنى التواصلي يستقيم بدونها، والتمسك بها، في المقابل، يزيد من تعقيد اللغة، ويعيق فاعلية التَّواصل، ويصعب تعلم اللغة وتعليمها لأهلها ولغيرهم.

خُصِّص الفصل السادس لنقاش مفصل حول قضية (التعقيد) في أنظمة أنحاء بعض اللغات الإنسانية،كما هو واضح في عنوانه: «وماذا عن التعقيد؟»، وهي قضية مهمة وجدلية ونسبية. ويراها ديكسون واضحة في اللغات الحديثة التي يتصف نحوها، على تفاوت بينها، بأنه نحوٌ موغل في التعقيد مقارنة مع ما قد نجده في اللغات البدائية. ويرفض ديكسون الفكرة الزائفة التي تربط التعقيد النحوي باللغات المكتوبة (أي، التي لها نظام كتابي)؛ إذ إن عددًا كبيرًا من اللغات ذات الأنحاء المعقدة حقيقة ليس لأي منها أنظمة مكتوبة. وقد استشهد لتدعيم هذا الرفض بلغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جاراوارا (لغة سكان الغابة المطيرة جنوب حوض الأمازون) التي درس نظامها النحوي بنفسه ووجده موغلًا في أقصى درجات التعقيد، لا سيما في طرق تمييزها بين اللواحق، وتعدد الأفعال المساعدة فيها. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، يرى أهل هذه اللغة عدم التَّعقيد في لغتهم، ولا يجدون مشاكل مع هذا النظام المعقد، ويعتبرونه أمرًا طبيعيًا. وناقش الفصلُ إمكانية وجود التعقيد في اللغة الواحدة، وضرب مثالًا من اللغة العربية. فبينما مستواها الفصيح المتمثل بالعربية القديمة (الفصحى) يتصف نحوه بالتعقيد، فإنّ اللهجات المنحدرة من هذه اللغة تخففت من حدة هذا التعقيد. إذن، هذا الفصل، في مجمله، نقدٌ للتَّعقيد وطرقه في اللغات، ورفضٌ لوصفه بأنه سمة سائدة في جميع اللغات، أو مرتبطة باللغات المكتوبة.

جاء عنوان الفصل السابع على شكل سؤال: «كم عدد الكلمات التي ينبغي أن توجد في لغةٍ ما»؟ وقبل أن يجيب عن هذا السؤال، أكد الفصل في بدايته حقيقة التشابهات الكثيرة بين الجماعات البشرية المتنوعة التي سهلت، في كثير من الأحيان، ترجمة المفاهيم المشتركة، وربما الكلِّية، بين اللغات. ثم ناقش أهمية التدقيق في اللغة، أي وضوح اللغة ودقتها في مفرداتها ومقاصدها، خاصة في المواقف التي تتطلب ذلك؛ تجنبًا للغموض وسوء الفهم. وانتقل الفصل، بعد ذلك، للحديث عن بعض الظواهر اللغوية المشتركة بين اللغات فيما يخص مفرداتها. وفي هذا الصدد، تطرق إلى المشترك اللفظي، والترادف، والتداخل بين فصائل الكلمات. فالمشترك اللفظي، في نظر المؤلف، مظنة للوقوع في عدم الفهم، في حين يخدم الترادف أغراضًا متنوعة في اللغات المختلفة بحسب الطرق التي تنظِّم بها خطاباتها. أما ما يخص التداخل بين فصائل الكلمات، فاللغات الإنسانية، بصفة عامة، تتوسع فيه لكنه توسع موزون بطريقة خاصة، فعدد المعجمات مختلف من لغة لأخرى، وكذلك عدد الألفاظ في كلِّ معجم، فضلًا عن أن تلك الألفاظ ليست متساوية من حيث الشيوع، وربما يكون في بعض اللغات من الألفاظ أكثر مما قد يحتاجه متكلموها. ومن هنا، يمكن لنا أن نتساءل عن الحد الأدنى المحتمل من الكلمات التي يستطيع المتكلم أن يستخدمها. وفي نهاية الفصل، عاد المؤلف إلى سؤاله الذي عنون به هذا الفصل، وطرح في سبيل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإجابة عليه سؤالين: كم عدد المعيجمات التي تحويها كل لغة من اللغات المعاصرة؟ وما حجم المفردات الكافية التي ينبغي أن توفر فيها؟ ومع إقراره بصعوبة الإجابة، فإنه أعطى إجابة ظنية في حدود ما بين خمسة إلى عشرة آلاف كلمة، مُرجعًا سبب احتواء اللغات على كم كبير من المفردات إلى أن معظم اللغات الكبرى تستخدم عددًا من أشباه المترادفات.

«حدود ما تصل إليه لغة ما» كان عنوان الفصل الثامن، وفيه نوقشت تلك الحدود في ضوء (١) ما يجب أن يقال في أي لغة، و(٢) ما يمكن أن يقال في اللغة. وناقش المؤلف مقولة رومان ياكبسون في أن مدار اختلاف اللغات يكون فيما يجب أن يقال وليس فيما يمكن أن يقال، رافضًا الجزء الثاني من هذ المقولة؛ لأنه التمايز بين اللغات في الترجمة والصعوبات النحوية والمعجمية بين نظمها اللغوية المختلفة، على الرغم من القدر الكبير من الاشتراك بين الشعوب، يجعل من مقولة « كل شيء يمكن أن يقال في كل لغة» مقولة زائفة (ص، ٢٢٣). ويؤكد الفصل الحقيقة التي تقول إن اللغة لا حدود لها سوى الحدود التي يضعها مستخدموها؛ لأن الذهن البشري حينما يحصر بحدود ينحصر عليها (ص، ٢٣١). ويؤكد ما ذكره ديكسون هنا الطابع (البراجماتي) للغة، أي أن اللغة عَملية ومطواعة ورهن احتياجات متحدثيها. فاللغة مزيج من الكلمات المنسجمة التي يترابط بعضها مع الآخر في شبكة من الدلالات المنضبطة والمرتبطة في وحدتها المعجمية بأنظمة نحوية معينة؛ لتؤدي وظيفتها وتمنح متحدثيها خيارات لغوية متنوعة لا حد لها.

وتحدَّث ديكسون في الفصل التاسع، الذي اختار له عنوان: «الأفضل من أجل ماذا؟»، عن الأغراض التي يمكن أن تختلف فيها اللغات من حيث الكفاءة التعبيرية، إذ قد تكون في لغة أوسع منها في لغة أخرى. وتناول الفصل كذلك تفاوت اللغات في السهولة والصعوبة، الأمر الذي قد يعدّ، عند بعض المهتمين بتعلّم وتعليم اللغات، مقياسًا للأفضلية. وناقش ديكسون في أسلوب سهل يصل حد الابتذال قضايا الانتماء وتعزيز الهوية ودور اللغة في ذلك وخاصة دلالات ألفاظها في تحديد انتماء الشخص إذا سمي بها. وفي نهاية الفصل حاول ديكسون أن يجيب على سؤاله الذي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جعله عنوانًا لهذا الفصل، وخلص في محاولته إلى صعوبة تحديد سبب للأفضلية، ورحّل الإجابة للفصل الموالي.

يعد الفصل العاشر المعنون بـ«لغة مثالية» تلخيصًا لما تطرّق إليه الكتاب كله. وقد اقترح ديكسون فيه اثنتين وأربعين خصيصة لغوية يرى أن وجودها في لغة ما دليل على أن هذه اللغة تعدّ (لغة مثالية) ومن الممكن أن يحكم لها بالأفضلية. وقد قُسمت هذه الخصائص إلى أربعة أقسام: (١) الخصائص العامة، وعددها عشر (ومنها ما يجب الحذر منه أو الأخذ به)، و(٢) الصواتة، وهي التقابل الصوتي للغة؛ لتؤدي التمايزات الدلالية الضرورية وعددها أربعة، و(٣) النحو، ويندرج تحته إحدى وعشرون خصيصة، وأخيرًا (٤) المفردات، ويندرج تحتها ست خصائص لازمة للغة المثالية. ويترك ديكسون المجال للقارئ لأن يحذف أو يضيف على هذا الخصائص ما يراه مناسبًا؛ إذ هي مجرد اجتهاد منه وليست نهائية، بل هي، كما وصفها، فرضيات وتخمينات تحتاج للاختبار (ص، ٣٠٧).

وينتهي الكتاب بالفصل الحادي عشر: «مواجهة السؤال»، ويعني به السؤال الذي جُعل عنوانًا للكتاب: (هل بعض اللغات أفضل من بعض)؟ وهذا الفصل الذي كتب في صفحة ونصف، وكأنه خاتمة وليس فصلًا، ترك المؤلف فيه الجواب للقارئ ليجد بنفسه إجابة عن ذلك السؤال، مقترحًا عليه، في سبيل تحقيق ذلك، بعض الطرق التي يمكن اتباعها للتوصل إلى تلك الإجابة. ومن أبرز تلك الطرق المقترحة اختبار الخصائص الاثنتين والأربعين التي ذكرها في الفصل السابق، وعملُ مقارنة بين لغتين يتقنهما القارئ، ويفهم بنيتهما اللغوية جيدًا. ومع إقرار المؤلف بأن المقارنة ليست بالأمر السهل، فإنها إن طبقت بين لغتين، ونتج عن ذلك أن اللغة (أ) أفضل من اللغة (ب)، فإن هذا سيعني أنها أكثر سهولة لأن تفهم عند السامع، ولأن توصف من قبل اللساني، ويكون بإمكانه أن يضع مادة لتعليمها. وتعني أيضًا، أنها سهلة لأن يتعلمها شخص بالغ لغةً ثانيةً، وأن يُترجم منها وإليها بسهولة؛كما أنها توفر تحديدًا أكبر من أجل التسمية، ووصفِ التركيب الاجتماعي، وتتضمن مصادر أغنى للتعبير عن الانفعالات والأفكار العلمية والحجاج...إلخ (ص ٣٠٨).

نقد الكتاب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ربما تعود الأهمية الأولى لهذا الكتاب إلى كونه يؤسس لمرحلة لسانية جديدة في دراسة قضية التفاضل بين اللغات. وأساس هذا التفاضل علمي مبني على قدر ما تفي به لغة ما بالوظائف الرئيسة للغة، وعلى قدر ما تشتمل عليه من خصائص لغوية نادرة تخولها لأداء وظائفها وتجعل منها لغة فاعلة ومؤثرة -Effective Lan guage. أما ذلك التصنيف الذي كان شائعًا في لسانيات ما قبل القرن التاسع عشر، والمبني على التحيز والتعصب، وفيه صنفت اللغات إلى لغات بدائية ولغات راقية – فمرفوض تنظيرًا وواقعًا؛ وذلك لأن كل لغة من لغات العالم اليوم «تقوم على معجم غني ونحوٍ على درجة عالية من التعقيد؛ إذ تتألف كل لغة من هذه اللغات من نظام لساني غاية في الإحكام يفي بكثير من الوظائف الاجتماعية» (ص ٢٣). وهذا الحكم ستُعرف قيمته وموضوعيته، إذا ما عرفنا أن ديكسون قضى أربعين سنة من حياته في دراسة لغات العالم وعمل على توصيف لغات لم توصف من قبل كبعض اللغات الأسترالية والبرازيلية ولغات جزر جنوب المحيط الهادي؛ فضلًا عن إلمامه ومعرفته بكثير من لغات العالم الكبرى (ص ١٩، ٣٠، ٣٠٩)، ويكفي أن نعرف أنه استشهد في كتابه بأمثلة من طيف واسع من اللغات.

والكتاب، في مجمله، كتب بلغة واضحة وسهلة، وأسلوب مباشر بعيد عن التعقيد؛ مما يجعل غير المختص يتعرف على طبيعة عمل اللسانيين حين يصفون اللغات، وعلى طبيعة اللغات في توافقاتها واختلافاتها في جميع مستوياتها اللغوية. وهذا ما أراده له مؤلفه حينما ألمح إلى أنه يكتبه لغير اللسانيين. ومع ذلك، سيجد اللسانيون العاملون في مجال توصيف اللغات، وخاصة تلك التي لم توصف من قبل، أو أولئك الذين يهتمون بالمقارنة بين اللغات، سيجدون مادةَ هذا الكتاب مفيدة لهم. والأهم أنه، حتمًا، سيثري المهتمين بعلم الأناسة (الأنثروبولوجي) الذين يُعنون بثقافة الشعوب وعاداتهم وانعكاس ذلك على لغاتهم. ومن أمثلة ذلك وطريفه ما ذكره ديكسون (ص، ١٢٨) من أنه ليس في الثقافة التقليدية لمتكلمي لغة قبيلة ديربال الأسترالية، ولا في لغة قبيلة جاراوارا البرازيلية أي فعل يدل على معنى التنافس، وحين يلعبون لعبة تنافسية ككرة القدم مثلا، لا يفكرون باحتساب الأهداف، بل يلعبون تلك

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللعبة لأجل المتعة فحسب، وحين يُسألون عمن فاز؟ تكون إجابتهم (التعادل).

ويبقى السؤال المهم وهو: هل قدم الكتاب، في نهاية الأمر، حكمًا واضحًا في مسألة التفاضل بين اللغات، وهل أجاب عن السؤال الذي جُعل عنوانًا له: (هل بعض اللغات أفضل من بعض)؟ في واقع الأمر، مهما فعل هذا الكتاب أو غيره، فلن يصل، على الأغلب، إلى إجابة محددة عن مدى تفاضل اللغات ولو من منطلق علمي؛ لأنه، وكما يقول ديكسون نفسه، «لكل لغة عبقريتها» (ص، ٣٠٣). ومن هنا، يبقى عمل مقارنة تفاضلية بين لغتين في مدى وفائهما بأكبر قدر من الأدوار الوظيفية أو اشتمالهما على الخصائص اللغوية- أمرًا ليس بالسهل، إذا ما أخذ في الاعتبار أن «لكل لغة معمارًا خاصًا بها. فما يعبر عنه في لغة من خلال المعجم يمكن أن يعبّر عنه في لغة أخرى من خلال النحو» (ص، ٢٩). وقد اتضح ذلك في نقاش الكتاب للخصائص اللغوية الاثنتين والأربعين التي أكدت على التفاوت الواضح بين اللغات في هذا الجانب. وهذا ما جعل ديكسون يتوقف عن إعطاء حكم، واصفًا كتابه بأنه لا يعدو أن يكون تخمينًا وفرضية تنتظر التوكيد (ص، ٣٠٧). وخروجًا من هذا المأزق، نجده يفوّض القارئ ليحكم هو بنفسه في أمر الأفضلية بعد أن يختار لغتين ويقارن بينهما في تلك الخصائص. وفي ذلك خروج عن العلمية التي تنشدها اللسانيات في فرضياتها التي ينبغي أن تكون قابلة للاختبار على أسس علمية مبرهنة، لا مجرد تخمينات تترك للقارئ أن يؤكدها، وفقًا لاهتماماته ومنطلقاته. وهنا يتضح لنا غياب المنهج العلمي الذي كان من الواجب أن تبنى عليه المفاضلة؛ مما جعل باريهار (Parihar 2019)، يصف الكتاب بأنه أقل كتب ديكسون قيمة علمية مقارنة بكتبه الأخرى التي كانت على قدر عالٍ من التجويد في منهجها وعرضها ونتائجها. ومن تلك الكتب: أنا لساني (٢٠١١)، واللغات الأسترالية: طبيعتها وتطورها (٢٠٠٢)، وشروق اللغات وغروبها (١٩٩٧)، ونحو لغة يِدِين Yidiɲ (١٩٧٧)، ولغة ديربال Dyirbal في شمال كوينزلاند (١٩٧٢). وغياب التجويد في بعض نقاشات الكتاب يتجلى كثيرًا في طرقه السريع والمفاجئ من غير مقدمات لبعض القضايا اللسانية المهمة، مثل الثنائية اللغوية وتعلم اللغة الثانية والازدواجية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللغوية، أو في إثارة بعض القضايا ثم تركها من غير تقديم نقاش أو تفسير، ويظهر ذلك جليًّا في القضايا التي نوقشت في الفصل الثامن. وأحيانًا يستطرد الكاتب في تناول قضايا عامة وشخصية تخرج الكتاب عن طابعه الأكاديمي وتوحي لك وكأنه سرد لتجربة لغوي عاش بين اللغات وصفًا وتدريسًا (ص،٢٣١، ٢٥٠، ٢٦٧). ويجب ألّا تنسينا هذه الملحوظة، قطعًا، بعض القضايا المهمة التي تناولها الكتاب، من مثل حديثه عن إشكاليات الترجمة الثقافية التي خصها بالحديث في الفصل الثامن، وغيرها من القضايا المهمة لأطياف واسعة من المهتمين باللغات وما يتقاطع معها من علوم.

وفي نظري، إن كان ثمة حكم يخولنا للقول بأنّ لغة أفضل من أخرى، فهو بقدر اهتمام متكلمي تلك اللغة بها من حيث تمكينها والرفع من شأنها وتأكيد حضورها بين اللغات بما يُؤلَّف عنها، وبما تخدم به من وسائل تساعد على تطورها وانتشارها وتعلمها. هذا الاهتمام هو ما يجعل من لغةٍ ما لغةً تمارس، بلا وصاية، طابعها (العَملي) فتبدع في توظيف خصائصها اللغوية، مهما قلّت أو كُثرت، في تفعيل أدوارها ووظائفها التواصلية والإبلاغية.

الترجمة العربية للكتاب

نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية أ.د. حمزة بن قبلان المزيني، الاسم المعروف الذي ترجم إلى العربية عددًا من الكتب اللسانية الرصينة. وتمتاز ترجمات المزيني بإبانتها اللغوية والأسلوبية والتزامها بالجوانب الفنية والأخلاقية المتعارف عليها في علم الترجمة. ومما يستوقف القارئ في ترجمات المزيني، بشكل لافت، إبانتها المرجعية والمصطلحية التي تكشف لنا قيمة كون المترجم مختصًّا في موضوع العمل الذي يترجمه. ففي الكتاب الذي بين أيدينا، استعانت الترجمة بمجموعة من المرجعيات اللسانية وغير اللسانية الشارحة لأفكار الكتاب ومصطلحاته وأعلامه. وكانت تعليقات المترجم في المتن والهامش (بعد تمييزهما عن نص المؤلف)، وقبل ذلك مقدمته في أول الكتاب – مساعدةً في التعريف بالمؤلف وتوضيح أفكار الكتاب وإثراء مادته وجعلها في متناول القارئ. وتتجلى في تلك التعليقات رغبة الترجمة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

في أن تثري مادةَ الكتاب، إضافةً أو تصويبًا؛ كما نجد في التعليقات محاولة لإشراك اللغة العربية في المقارنة بين اللغات، كما في الحديث عن مظاهر الخصائص اللغوية في الفصل العاشر، أو تلك التي صحّحت بعض آراء المؤلف عن اللغة العربية ولهجاتها (ينظر الهامش ١ من الفصل ٦، ص ٣٢٥). وأما فيما يخص الإبانة المصطلحية، فقد ترجمت المصطلحات اللسانية إلى العربية اعتمادًا على المعاجم العربية المختصة التي حُدِّدت، ابتداءً، في مقدمة الترجمة. ولم تكتفِ الترجمة بالاقتصار على الكشاف العام الذي وضعه المؤلف، بل أضافت كشافين جُمعت ورُتبت فيهما المصطلحات العربية وما يقابلها في اللغة الإنجليزية والعكس.

في المقابل، يؤخذ على أسلوب الترجمة أنه يميل أحيانًا إلى الحرفية والالتصاق بأسلوب لغة الكتاب، وقد تكرر ذلك في مواضع قليلة، لا تقلل ولا تؤثر في وضوح الأسلوب وسلاسته. ومن أمثلة ذلك ما نجده في ص ٨٠ في بداية الفقرة: «وللتلخيص، تميز اللغات كلها بين ثلاثة أفعال كلام رئيسة، هي الإخبار والطلب والاستفهام...» وتكرر أيضًا في ص ٨٨ وغيرها: «وللتلخيص، فمن المفيد أن يكون في اللغة تعيين صريح...». لم يكن اختيار كلمة (التلخيص) في مقابل in sum-mary موفقًا. ولو استخدمت، مثلًا، كلمة (والخلاصة)، لكان أفضل وأكثر التصاقًا بروح الأساليب العربية. والأمر نفسه يقال في ترجمة A system of case mark-ing الذي ترجم بـ(نظام من الحالات الإعرابية) وكان يكفي أن يترجم بـ(الإعراب) (ص، ٢٨٦). ولا تعني هذه الملحوظة أن الترجمة الحرفية هي السمة الغالبة في العمل، فالمترجم أحيانًا يلجأ للترجمة بالمعنى، خاصة في عناوين الفصول ومباحثها. مثلًا، عندما اصطدم في الفصل الثالث بالمبحث رقم ٥: Saying what is what ، ووجد أن عنوانه يصعب ترجمته للعربية بمقابل مكافئ، لجأ لاختيار عنوان مناسب لمضمون المبحث، فكانت كلمة «التبيين» (ص، ٩٦). والأمر نفسه ينطبق على ترجمة عنوان الفصل الثامن: The limits of a language الذي ترجم إلى «حدود ما تصل إليه لغة ما». وفي نظري، لو ترجم حرفيًا بـ«حدود اللغة» لكان أفضل؛ لأن فيه التزامًا بعنوان الفصل، وأما دلالته فسيدركها القارئ بمجرد أن يشرع في قراءة الفصل.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أخيرًا، ينبه على أن مصطلح Aspect الذي ترجم إلى (الوجه)، يترجم في المراجع اللسانية العربية البارزة بـ(الجهة) والصفة منه Aspectual بـ (الجهوية) (تمام حسان، ١٩٧٣، والفاسي الفهري (١٩٩٠، ١٩٩٣)، وكذا تُرجم أيضًا في معجمَي الفاسي الفهري والعَمري (٢٠٠٩: ١٧) وبعلبكي (١٩٩٠: ٥٨)، وعُرِّفت في الأخير بأنها «حالة الحدث كما تُعبِّر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حدوثه» (وينظر تعريف ديكسون له في ص، ١٢٤). وكذلك ينبه على أن كلا mood و-mo dality تُرجم بـ(صيغة) في كشاف المصطلحات، ومرة تُرجمت الثانية في ص،١٢٤ إلى (الصياغية). و«صيغة» وإن كانت مقبولة في الأولى، فهي غير مقبولة في الثانية، التي من الأنسب ترجمتها إلى (الموقف) أي، ما يستعمله المتكلم من أفعال وظروف معينة للتعبير عن موقفه الشخصي في سياق لغوي محدد. ويترجمها الفاسي الفهري والعَمري (٢٠٠٩: ٩٠) بـ (مُوَجِّه).

يُنبّه، أيضًا، على جود سقط في الفصل العاشر يتعلق بالخصيصتين ٣١ و٣٢ (ص، ٢٩٤). ويوجد كذلك بعض الملحوظات الفنية في طباعة الكتاب وتنظيمه وإخراجه في صفحات قليلة (ينظر مثلا ص ٣٠٩).

المراجع:

بعلبكي، رمزي منير. (١٩٩٠). معجم المصطلحات اللغوية. بيروت: دار العلم للملايين.

حسان، تمام. (١٩٧٣). اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب.

دي سوسير، فرديناند. ١٩٨٥. علم اللغة العام. ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. مرجعة: مالك طلبي. بغداد: دار آفاق عربية.

الفاسي الفهري، عبد القادر. ١٩٩٠. البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر؛ والعَمري، نادية.٢٠٠٩. معجم المصطلحات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

اللسانية. بيروت: دار الكتاب الجديد.

يوسف، أحمد. ٢٠٠٤. النحاة الجدد وميلاد اللسانيات التاريخية. مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، العدد ٢، المجلد ٣٤.

Dixon, R. M. W. 1972. The Dyirbal language of North Queensland. Cambridge: Cambridge University Press.

Dixon, R. M. W. 1977. A grammar of Yidiɲ. Cambridge: Cambridge University Press.

Dixon, R. M. W. 1997. The rise and fall of languages. Cambridge: Cambridge University Press.

Dixon, R. M. W. 2002. Australian languages: Their nature and development. Cambridge: Cambridge University Press.

Dixon, R. M. W. 2011. I am a linguist. Netherlands: Brill Publishers.

Fassi Fehri, A.1993. Issues in the structure of Arabic clauses and Words. Dordrecht: Kluwer.

Parihar, R. Review of R.M.W. Dixon. 2016. Are some languages better than others? Canadian Journal of Linguistics. 21 June 2019, pp. 1-4.

Lyons, John.1981. Language and linguistics: An introduction. Cambridge, England: Cambridge University.

[تَرجم د. حمزة المزيني البابين الأول والثاني من الكتاب في كتابه: التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ضمن سلسلة كتاب الرياض (العدد، ١٢٥) ، ٢٠٠٤م].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً